جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط
استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد

المحاضرة الثامنة

ثانياً – مفهوم العدالة عند افلاطون:

افلاطون هو اول الشخصيات التي أوضحت إن ليس للاجتماع المدني قاعدة سوى العدل ، وان أي دولة لا تقوم على العدل هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار . وقد حدد افلاطون فكرة العدالة في الكتاب الرابع من الجمهورية ، بالقول انها تعني لديه ان يؤدي كل انسان عمله الخاص به دون أن يتدخل في عمل سواه : فالمدينة عادلة اذا قام الصانع والجندي والحاكم فيها كل بعمله دون أن يتدخل في أعمال الطبقتين الأخريين .

إن أول أسس نظام الحكم في دولة المدينة الفاضلة وشروطه مراعاته اختلاف البشر وعدم تساويهم ، وأن مهمات الحكم ومسؤولياته فيه ، يجب أن توكل إلى أهل المعرفة لأنهم وحدهم القادرون بحكم هذه المعرفة على معرفة الفضيلة وشروطها وحكم المدينة – الدولة وإدارة حياتها بالفضيلة ومن أجلها ، ولما كان العارفون بالفضيلة وطرق تحقيقها هم القلة الحكيمة ، العاقلة ، العارفة ، من الفلاسفة الحكماء ، فهذه القلة هي التي يجب أن تحكم لأن الاجتماع المدني يجب أن يحقق الفضيلة ، **ولن تتحقق الفضيلة إلا بالعدالة وليس بالمساواة** ، فإن حدث العكس فسيكون هذا الاجتماع عرضة للفساد والانهيار .

وتكمن علة ذلك عند أفلاطون في مفهومه للعدالة من حيث إنها تعني أن يؤدي كل إنسان عمله الخاص به والمؤهل له ، دون أن يتدخل في عمل سواه أي أن يتخصص كل إنسان في العمل الذي تؤهله له طبيعته وقدرته ، وتعده له برامج التعليم والتدريب والمهارات المكتسبة ، فبذلك فقط تتوطد أركان المجتمع وتتعمق وحدته وتزداد فضيلته حتى يصبح المجتمع الفاضل للمدينة الدولة الفاضلة . **وواضح هنا أن مفهوم العدالة الأفلاطوني لا علاقة له بمفهومها**

القانوني الحقوقي بل هو مفهوم فلسفي يستند إلى القاعدة الفلسفية السقراطية الأولى الفضيلة هي المعرفة والتي بشتق منها أفلاطون فكرته حول اختلاف قدرات البشر ومؤهلاتهم العقلية والجسدية ، وضرورة أن يؤدي كل منهم ما هو مؤهل له بطبيعته وقدراته . فالعدالة أن يأخذ كل فرد حقه ويؤدي واجبه ، فبذلك فحسب يتحقق الخير للجميع لأنهم سيعملون ما هم مؤهلون لعمله بطبيعتهم ومدربون عليه فيما بعد ، **فيحصل كل منهم من الآخر على أفضل ما يمكنه عمله لنفسه أولا وللآخرين ثانياً . وعليه ، فإن العدالة فضيلة خاصة وعامة في الوقت** ذاته ، وهي أقرب إلى المثل الأخلاقية منها إلى القيم السياسية لارتباط معناها بامتناع الإنسان عن إتيان الأفعال لمجرد رغبته فيها أو حاجته إليها ، لأن مصلحته الحقيقية ومصلحة مجتمعه ودولته هي أن يفعل ما هو مؤهل له بطبيعته وسجاياه فحسب لا أن يفعل ما يرغب أو يحتاج أن يفعل . **ولا تعني مثالية العدالة وأخلاقياتها عند أفلاطون المساواة بل هي على العكس من ذلك تماما ، اعتراف بعدم تساوي البشر ، وقبول باختلافهم في القدرات والمؤهلات العقلية والجسدية ، ومن ثم اختلافهم في الواجبات والحقوق وهذا هو أساس إدارة الدولة وتنظيم المجتمع في مدينته الفاضلة فكرة وتطبيقا . الأفلاطونية هي وإذ يمكن للإنسان المؤهل عقليا وجسديا لنوع محدد بذاته من الأعمال .**

وحيث إن هؤلاء المواطنين ليسوا متساويين أبدا من الناحية الفعلية والواقعية لا عقليا ولا جسديا ، فسيكون النظام الديمقراطي نظاما خاطئا لأنه يقوم على قاعدة خاطئة . **وانتهى ذلك بأفلاطون إلى تبني تمييز استاذه سقراط بين المساواة والعدالة على أساس أن العدالة تعني إعطاء كل ذي حق حقه وفقا لقدراته أو جهوده أو كليهما معا ، والمساواة تعطي للجميع حقوقا متساوية حتى وإن اختلفت قدراتهم وتباينت مؤهلاتهم وجهودهم ، وبذلك ، فإن المساواة التي يزعم النظام الديمقراطي قيامه عليها لتحقيق العدالة ، حقيقة الأمر إخلال بالعدالة ونقض لها . وقد بني أفلاطون رايه على ذلك .**

وتحقيقا لمفهوم العدالة الافلاطوني فان الحكم لا يمكن ان يكون وراثيا، فالفيلسوف الحاكم يمكن ان يولد في أية طبقة من طبقات المجتمع ، فإن المؤهل للحكم يمكن أن يولد من الفلاسفة مثلما يولد من المنتجين ، ويمكن أن يولد المؤهل للإنتاج من المنتجين مثلما يولد من الفلاسفة ، وهكذا يحتاط أفلاطون لعدالة مدينته ويضمن تحقيقها فيها بأن يجعل الاختبار

للمناصب العليا ممكنا من طبقات المجتمع كلها ، وإن كان قد رأى أن امتزاج الأصل الطيب والتعليم الجيد يمكن أن يودي إلى أفضل النتائج . ويقول أفلاطون عن ضرورة حكم الفلاسفة للمجتمع السياسي / الدولة : إلى أن يغدو الفلاسفة ملوكاً، أو يستوعب ملوك العالم وأمراؤه الفلسفة وسطوتها ، بمعنى تلاقي السؤدد السياسي والحكمة في فرد ، وبعكسه فلن تتخلص الدول مما ترزح تحته من رزايا الحكم وآثامه ، ويستنتج من ذلك أن مجموع الفضائل الفردية والاجتماعية وكمالها ، ينتج عن فضيلة العدالة التي لا يحملها في رأيه إلا أصحاب المعرفة / الفلاسفة ، لأن المعرفة الفضيلة والفضيلة هي المعرفة . ويجب أن توضع مقاليد السلطة ومفاتيح الحكم بيد أصحاب فضيلة العدالة هؤلاء لأنهم وحدهم من تؤهلهم طبيعتهم ومؤهلاتهم وتجربتهم لإدراك الخير الحق ليس في السياسة فحسب بل وفي أوجه الحياة وجوانبها كلها .

وعليه تصبح العدالة الوشيجة التي توطد الروابط في المجتمع ، والاتحاد الذي يؤلف بين الأفراد بحيث يجد فيه كل واحد منهم الدور الذي يقوم به في الحياة وفقا لاستعداده الطبيعي ولتدريبه وخبرته . والعدالة فضيلة عامة وخاصة لانها هي تحفظ الخير الإسمى للدولة ولاعضائها على حد سواء : فليس افضل من أن يكون للرجل عمل محدد وان يكون – هذا الرجل– في نفس الوقت صالحا لأداء هذا العمل . كما أنه ليس هناك افضل للافراد وللمجتمع من أن يشغل كل واحد المركز الذي هو مؤهل له ، **وهكذا يكون معنى العدالة منصرف إلى تحقيق حالة محددة وهي إعطاء كل فرد ماله – العمل بحسب حالته القائمة بالفعل وفي ضوء مؤهلاته وخبراته – وماعليه – تأدية الاعمال التي يتطلبها المركز الذي يشغله** . العدالة طبقا لما تقدم يصيح اقرب تعبيرا عن المثل الأخلاقية منه إلى الجوانب السياسية . أي أنه يعني التصرف الذي يصد الانسان عن إتيان فعل قد تمليه الرغبة او تستوحيه المصلحة الذاتية ، ومناط هذا التصرف الانصياع للايمان بالامتناع عن ارتكاب الفعل ، ان تعريف افلاطون للعدالة بهذا الشكل يدفعنا إلى تسجيل الملاحظات الاتية :

١– آن افلاطون في تحليله لمبدأ العدالة قد جعل مسألة التحليل مزدوجة : فالعدالة اولا صفة للفرد وهي بهذا المعنى حقيقة مستقلة ، ثم هي ثانيا صفة للدولة وهذا المعنى تعبر عن خصائص اخرى مختلفة . بعبارة أخرى العدالة على مستوى الميكرو Micro نصير لصيقة بالفرد ، اما على مستوى الماكرو Macro فانها ترتفع من حيث مدلولها الترتبط بالوحدة

السياسية الكلية بالنسبة للمواطن هي أن يعطي كل ذي حق حقه ، أما بالنسبة للدولة فهي أن تمكن كل مواطن من أن ينمي مواهبه الذاتية

٢- آن تعريف افلاطون للعدالة لم يكن تعريفاً قانونياً بأي معنى ، فقد جاء خالية مما يتضمنه اللفظ اللاتيني Jus أو اللفظ الانكليزي Right من معنى على مباشرة تصرفات ارادية في ظل حماية القانون وبتأييد سلطة الدولة ، وبانتفاء هذه الفكرة لاتعني العدالة لدى افلاطون ، إلا من بعيد ، المحافظة على السلام العام والنظام ، وليس للنظام العام الخارجي ، على الأقل ، إلا نصيب ضئيل في التجانس الذي يكون الدولة . فما توفره الدولة لرعاياها ليس الحرية والحماية كمقومات الحياة ، بل تهيئة فرص التبادل الاجتماعي التي تحقق ضرورات ومقتضيات الحياة المتحضرة . ان في مثل هذه الحياة الاجتماعية حقوقا كما فيها واجبات ، ولكن لا يمكن القول بأن هذه الحقوق والواجبات تخص الأفراد لانها اكثر اتصالا بالخدمات التي يؤدونها . فالتحليل ، إذن ، يجري على اساس ان الدولة قد نشأت وليدة الحاجات المتبادلة ، ويستعمل بالتالي عبارة (خدمات) لاعبارة (سلطات) ، والحاكم نفسه الا استثناء من القاعدة لانه قد اختص بالوظيفة التي أهلته لها حكمته . ففكرة السلطة صاحبة السيادة لم يكن لها مكان في نظرية افلاطون السياسية ولا في فكر اي فيلسوف اغريقي آخر " ولهذا يقال بأن والعدالة الأفلاطونية ليست مسألة قانونية ولا تتناول أي مخطط خارجي للحقوق والواجبات القانونية أي أنها لاتدخل في نطاقه القانوني بل تنتمي إلى مجال الاخلاق الاجتماعية التي لا تعني الأخلاق الشخصية الكائنة في أعماق ضمائرنا ولا القانونية التي يضيفها القانون على الأعمال بل هي شيء يمزج بين الاثنين و يسمو عنها.

٣- ان العدالة عند افلاطون لم تكن تقتضي المساواة ، لأنه من الممكن ، في اعتقاده ، أن يقع تفاوت في السلطة والحقوق دون أن يكون في ذلك ما ينافي العدالة . فالسلطة كلها من حق الحكام لأنهم أحكم اعضاء المجتمع ، وان الظلم لا يقع في هذا الصدد الا اذا وجد بين أفراد الطبقتين الأخريين من هم اكثر حكمة من بعض الحكام . ولهذا نرى افلاطون يحتاط لذلك فيجيز رفع المواطنين او خفضهم ، رغم اعتقاده أن ميزتي المولد الطيب والتعليم الجيد ستؤديان إلى نتيجة في معظم ا الحالات يأتي أبناء الحكام أفضل من ابناء الآخرين .